

لم يكن لارتفاع حجم دخول بيت المال دور في استقرار الأوضاع الاقتصادية للدولة، حيث مرت بمرحل عجز نتيجة عدم انتظام مصاريفها، مما دفعها في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى زيادة قيمة الضرائب، أو وضع نظم ضريبية مستحدثة، فضلا على الاستدانة من بعض الفئات، والتي على أرسها التجار والأمرء، ويكمن الخلل في أن قيمة القروض، لا يتم إنفاقها على مصالح ذات أهمية مثل: تجهيز الجيوش أو الجارث أو تعمير الجسور أو الإنفاق على البني التحتية، ما أضر بمصالح الدولة نتيجة عجزها عن رد قيمة القروض لأصحابها. . ترتب على نظام الضرائب ظهور طبقة حادة، قسمتها الدارسة إلى فئتين فئة جامعي الضرائب، والجهاز الإداري المسئول عن الجباية من الولاة والمباشرين والشادين وغيرهموئمة دافعي الضرائب، وتتكون من كل من يقع عليه عبء دفع الضريبة، من التجار والفلاحين والصناع وغيرهم وكان حجم الفئة المتضررة من جباية الضرائب، أكبر من حجم الفئة المستفيدة منها. وهي تعتبر واحدة من النتائج الاقتصادية للضرائب، وعمل في الوقت نفسه على زيادة المكوس والأسعار، من خلال منظومة متاربطة بين تنفيذ سياسة الاحتكار، وتأثيرها على العاملين في الأنشطة الاقتصادية، ما أسهم في إعادة جدولة الضريبة على الأنشطة الأخرى. . نتج عن فرض الضرائب، نقل العبء الضريبي من خلال نقل دفع الضريبة 01 قادار نموذجاً، من الشخص المكلف إلى شخص آخر على وضع تصور لنقل العبء الضريبي، من خلال الربط بينه، وبين الضرائب المفروضة على المؤسسات المالية، وكان لهم دور في الخلل المالي الكبير الذي عاني منه النقد المملوكي لاسيما من خلال عملية جباية الضرائب باستخدام النقد المضروب، وقد انعكس الخلل النقدي على الأسعار بطريقة أضرت بالعامه بسبب الزيادة الكبيرة لها. استعانة الدولة المملوكية بأهل الذمة للعمل في الجهاز الإداري لجباية الضرائب، بسبب خبرتهم المالية رغم وجود معارضة كبيرة لعملمهم في ديوان المالية الأمر الذي مكنتهم من التهرب من جباية ضريبة الجالية، ما دعا الدولة في بعض مراحلها إلى التشدد في جباية الجالية من النصارى. إسهام الضرائب في التأثير على الدخل الذي يتكون من ادخار واستهلاك في انخفاض الدخل، بسبب ارتفاع قيمة الضريبة، انعكس سلبا على الاستهلاك والادخار، والذي انعكس بدوره على البيع والشارء، يضاف إليه زيادة سعر السلعة بسبب زيادة الضريبة، نتيجة التأثير على نفقات الانتاج، مما نتج عنها تناقص السلع المستوردة، ما أدى إلى فقد بعض السلع من السوق وارتفاع أسعارها، فضلا عن ضعف القوة الشارثية لبعض السلع، بسبب عدم قدرة الفئات الاجتماعية الفقيرة على شارثها، نتيجة ارتفاع قيمتها، وقلة الفائض النقدي عندها. فرض الدولة لسياسة ضريبية ضارة من خلال الازدواج الضريبي الذي اتضح في الضرائب المفروضة على نشاط صناعة السكر، أحر للمباشرين الذين يعملون تحت ويدفعون أموالا يد المقطعين أنفسهم، الأمر الذي ازد من تضخم الضريبة بشكل كبير. كما أشرت أنفا - وفق نظام الضرائب إلى. تم تقسيم المجتمع المملوكي فئتين اجتماعيتين، الأولى التي تكونت من المستفيدين من جباية الضرائب وتمثل في الطبقة الارستقراطية التي تكونت من السلطان والأمرء والولاة والكشاف جبي منها الضرائب من الفلاحين مقابل الفئة التي ت، مستخدمة أموال الجباية في الانفاق على الملذات والشهوات دون الاكتراث بالفئة الفقيرة، فإن الفئة الفقيرة عاشت حياة قاسية. القيم المالية المفروضة عليها وانحصر دورها في العمل الشاق من أجل سد. شهدت الفترة المملوكية زيادة هجرة الفلاحين لأرضيهم، بسبب ارتفاع قيمة 07 الضرائب المفروضة على النشاط الزراعي، إذ كان الفلاحون من أكثر الفئات الأمر الذي دفع كثير منهم إلى، من فرض الضرائب وتنوعها الاجتماعية تضرار التوجه إلى المدن، وقادرة على توفير حياة كريمة للمشتغلين بها، رغم أن انتقالهم للمدن يعني خضوعهم لجملة مختلفة من الضرائب المختلفة على الأنشطة الاقتصادية الأخرى. كان للهجرة دور كبير في التفكك الأسري داخل المجتمع، فقد انتشرت الأسرة الواحدة في أماكن متفرقة، وهاجر جزء منها إلى المدن بسبب الحصول على عمل، كما نتج عنها وقف المشروعات الزراعية والصناعية والتجارية، فضلا عن زيادة الأسعار في المناطق التي استقطبت المهاجرين، ونتج عن ذلك خلل في التوزيع الديمغرافي للسكان، فقد شهدت المدن كثافة سكانية كبيرة، رغم حاجة القرى للأيدي العاملة في الأنشطة الاقتصادية، وعلى أرسها الفلاحة. من أهم النتائج الاجتماعية للضرائب يعد الفقر واحدا حياة قاسية بسبب الوضع المالي السيئ، فانعكس على طعامهم ومساكنهم ومناسباتهم الاجتماعية، لاسيما مع عدم توفر الأدوية أو ارتفاع أسعارها. معاناة الفلاحين من الارتباط بالأرض، وفق نظام القن أو العبودية لزم فيها الفلاحون بالعمل في حفر حيث ي، فضلا عن الضغوط التي تعرضوا لها بفعل اعتداء العربان على الأرض الزراعية وتخريبها، وانعكاس ذلك على الحالة الثقافية والصحية. تبين كذلك أن المجتمع قد عانى من طبقة حادة كأثر اجتماعي للضرائب ساعد على تقسيم المجتمع إلى فئتين أرستقراطية وفقيرة، شملت الأولى منهما مجموعة قليلة من المصريين، وتمتع بعوائد الضرائب، وانعكس على حياة الترف التي عاشوها، مقابل الفئة الفقيرة من الفلاحين والصناع والتجار التي كانت تدفع الضرائب ولا تستفيد من عوائدها. أسفر زيادة فرض الضرائب، وانتشار الفقر بين فئات المجتمع المصري في ظهور تنظيمات

اجتماعية جديدة، ويعتبر الحارفيش من بين تلك التنظيمات الاجتماعية التي شهدها المجتمع المصري، إلا أن واما كان قائما على فكرة تنظيمهم لم يكن يشمل الفقراء والمعدمين فحسب محددة، تتضح من خلال تبني بعض الأشخاص لها، وقيامهم بارتداء ثياب الفقراء والانخراط في الحرفشة، بهدف مواجهة سلطة الدولة وقاراتها المجحفة. ترتب على فرض الضرائب زيادة عدد الخانقوات التي تقدم خدمات اجتماعية مهمة للفقراء عن طريق التكفل بمعيشتهم وعائلاتهم، الأمر الذي أسهم في زيادة قيمة الضريبة بسبب قيام الأشخاص الذين دفعوا رشاوى، لَ كما أن العملية كانت مستمرة حيث إن الضريبة التي تحصى، على الوظيفة يتم إلغاؤها إلا في حالات معينة، منها الضريبة التي تفرضها الدولة على أنشطة أو تبرم من فرض الضريبة، معينة فضلا عن دور الضريبة في التأثير على الوضع الديني لغير المسلمين، لاسيما بعد التغيير الذي شهدته الجهاز الإداري لجباية الضرائب من إعفاء كثير منهم من مناصبهم الإدارية، أو من خلال الزواج الذي تم بين من اعتنق منهم الإسلام وبين سيدات مسلمات،